

تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

أ. حسن مفتاح

جامعة جيجل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر هيكل السوق من خلال أبعاده (تركز السوق، عوائق الدخول، تميز المنتجات، التكامل العمودي) على الكفاءة المصرفية من خلال التطرق إلى مفاهيم تتعلق بهيكل السوق والكفاءة المصرفية، وذلك تحت مجموعة من الفرضيات التي تتعلق أهمها بفرضية الاقتصاد الصناعي المتمثلة في هيكل-سلوك-أداء، بالإضافة إلى فرضية الكفاءة التقليدية و فرضية الكفاءة X، مركزين على نموذج هيكل-سلوك-أداء ذلك أنه يوفر أداة جديدة للتحليل تكون قريبة من الواقع الاقتصادي، ذلك أن أداء وسلوك المؤسسات المصرفية في سوق يتميز بالمنافسة يختلف عنه في سوق تتسم بالاحتكار، مما يؤدي بالمؤسسات المصرفية إلى البحث استراتيجيات تجعلها تتأقلم مع التغيرات الهيكلية التي تطرأ على السوق المصرفي بغرض زيادة كفاءتها ومن ثم أداءها بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: تركيز السوق، المنافسة المصرفية، هيكل الكفاءة، نموذج Berger

ABSTRACT.

This study aims to analyses the impact of market frame through it's dimensions (market concentration, barriers to entry, product differentiation, integration) on the efficiency of banks by touching the concepts of the vertical frame and efficiency of banks, depending some hypothesis that's related to industrial economics «structure-conduct-performance», in addition to the hypothesis of the traditional efficiency and the hypothesis of efficiency X focusing on the model SCP, so that it provides a new tool of analyzing that's close to the reality of economics, because the conduct and performance of banks in competition differs than monopoly, that leads to make organization to look for strategies that make them adopt the structural changes that arises on that bank market in order to augment it's efficiency then it's performance in general..

KEYWORDS: market concentration, banking competition, efficiency structure, Berger model

المقدمة:

يعتبر القطاع البنكي من بين القطاعات ذات الأهمية كبيرة في الاقتصاديات وذلك لما يكتسبه من أهمية بإعتباره يمثل قناة رئيسية لتدفق رؤوس الأموال ودره في دعم الاقتصاد، وذلك من خلال تجميع الأموال من أصحاب الفوائض، وتحويلها إلى أصحاب العجز، والمؤسسة المصرفية وأثناء قيمها بهذه العملية تكتنفها مجموعة من المخاطر والعقبات، ولذا ولنجاح المؤسسات المصرفية وسعيها إلى البقاء في الصناعة التي تعمل فيها مرهون بالبيئة التي تعمل بها سواء كانت بيئة داخلية أو خارجية من خلال اقتناص الفرص المتاحة ومواجهة التحديات.

لقد شهد تحليل القطاعات الاقتصادية مجموعة من النماذج، ومن بين هذه النماذج نموذج هيكل-سلوك-أداء، حيث يقوم على دراسة و تحليل العلاقة بين متغيراته الثلاث، وعليه يقوم بدراسة تأثير الخصائص الهيكلية لقطاع معين وأثرها على سلوك المؤسسات في هذه الصناعة ومن ثم تأثيرها على الأداء، ولعل أهم الدراسات تقوم على تحليل العلاقة بين متغيرين لهذا النموذج، ولهذا وفي دراستنا قمنا بتحليل العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية على اعتبار الكفاءة أحد مؤشرات قياس الأداء المصرفي.

يعبر هيكل الصناعة على شكل المنافسة في قطاع ما، حيث يشير إلى الخصائص الهيكلية لصناعة ما من خلال دراسة مجموعة من العوامل كتركز السوق، عوائق الدخول في الصناعة، تميز المنتجات ودرجة التكامل العمودي، ففي الصناعة المصرفية يشير إلى تركيز الودائع أو القروض أو الموجودات في أيدي قليل من المصارف.

تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذ استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى.

مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بن محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية؟

وللإجابة على هذا التساؤل قسمنا الدراسة إلى ثلاث عناصر هي:

أولاً: هيكل السوق وفق نموذج scp؛

ثانياً: الكفاءة المصرفية؛

ثالثاً: تحليل العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية

أولاً: هيكل السوق وفق نموذج scp

سوف نتطرق في هذا القسم إلى طبيعة المنافسة اعتماداً على محددات هيكل السوق، وعليه تطرقنا في هذا الجزء إلى مفهوم هيكل السوق وأهم محدداته و في الأخير تطرقنا إلى هياكل السوق المختلفة.

1- مفهوم هيكل السوق:

يقصد بهيكل السوق عدد المؤسسات الصناعية وتوزيع حجمها النسبي في الاقتصاد، كأن نقيس أكبر أربع مؤسسات أو ثمانية أو ... ضمن صناعة معينة، من حجم الإنتاج أو رأس المال الإجمالي أو المبيعات أو عدد العمال الكلي في الصناعة، وغالباً ما يطلق عليه "نسبة التركيز الصناعي"¹، كما عرف "bain" هيكل السوق بأنه²: "تلك الخصائص التي تنظم السوق، والتي تترك تأثيراً إستراتيجياً على طبيعة المنافسة والتسعير داخل ذلك السوق واقتراح "bain" أربع خصائص أساسية لهيكل السوق والمتمثلة في: (درجة تركيز البائعين، درجة تركيز المشترين، درجة الاختلاف والتنوع فيما بين السلع، شروط الدخول والخروج من وإلى السوق)

2- محددات هيكل السوق:

أ- تركيز السوق: يقصد بتركز السوق هو إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المؤسسات، لذا عند قياس تركيز السوق ينصب اهتمامنا على كل صناعة أو سوق بشكل منفرد، وعلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل صناعة، وبافتراض ثبات كل العوامل المؤثرة في التركيز فإن السوق يكون أكثر تركيزاً كل ما قل عدد المؤسسات المنتجة أو زاد تباين أنصبتها في السوق³.

ويمكن ذكر أهم مقاييس تركيز السوق على النحو التالي:

- معكوس عدد المنشآت: وهو أبسط مؤشرات التركيز، ولا يهتم هذا المؤشر بالأحجام النسبية للمؤسسات، ويأخذ هذا المؤشر العلاقة التالية:

$$R = 1/N$$

حيث R هي قيمة المؤشر و N عدد المؤسسات

ويعد أبسط مؤشرات التركيز خاصة في حالة تساوي حجم المؤسسات العاملة في الصناعة، ويساوي الواحد الصحيح في حالة وجود مؤسسة واحدة محتكرة، أي درجة التركيز عالية، وينخفض كلما زاد عدد المؤسسات ويقترب إلى الصفر مما يدل على انخفاض التركيز وزيادة درجة المنافسة.

- نسبة التركيز: تعرف على أنها النسبة المئوية لنصيب أكبر "r" من المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للصناعة حيث أن "r" هي رقم اختياري يحدده الباحث، وتحسب نسبة التركيز "Cr" بالعلاقة التالية⁴:

$$CR = \sum_{i=1}^r xi/x = \sum_{i=1}^r si$$

حيث: Cr : نسبة التركيز، x_i : إنتاج المؤسسة، X : الإنتاج الكلي للمؤسسات التابعة للصناعة، Si : نصيب المؤسسة الواحدة من السوق.

ويتميز هذا المؤشر بالبساطة إلا أنه لا يخلو من بعض العيوب أهمها:

- لا يدخل كل المؤسسات في حسابه و يأخذ أكبر المؤسسات حجما فقط ؛
- عملية الاختيار هذه لا تستند إلى معيار موضوعي محدد إنما تختلف من باحث إلى آخر؛
- نسبة التركيز الذي يتحدث عليها من فترة إلى أخرى سوف تختلف تبعا لعدد المؤسسات الأكبر حجما التي أخذت في الاعتبار؛
- نسبة التركيز لا تستوفي المبيعات المحولة والدمج.
- مؤشر هيرشمان وهيرفيندال: أشارت الكثير من الدراسات إلى أن مقياس HH هو الأفضل في قياس نسبة التركيز لأنه يتميز باستعمال معطيات أكثر من مؤشر CR وتم استعماله لأول مرة من طرف Hirshman سنة 1940 على أنه يساوي الجذر التربيعي لمجموع مربعات الحصص السوقية، ثم تم تعديله من طرف Herfindahl سنة 1950، وقد استعمل هذا المؤشر بشكل واسع في الدراسات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتمد عليه شعبة مكافحة الاحتكار في وزارة العدل الأمريكية منذ 1982 كمقياس لتركيز السوق في قضايا مكافحة الاحتكار⁵.
- ويمكن حسابه كمجموع مربعات أنصبة جميع المؤسسات العاملة في أحدي الصناعات كما يلي⁶:

$$HH = \sum_{i=1}^n \left(\frac{xi}{x} \right)^2 = \sum_{i=1}^n si^2$$

حيث: si : تمثل الحصة السوقية للمؤسسة i.

فتربيع أنصبة المؤسسات يعطي وزنا أكبر للمؤسسات كبيرة الحجم، كما أن المبيعات المحولة تؤدي إلى زيادة التركيز في السوق، وكذلك الحال بالنسبة لاندماج المؤسسات والتي تتضمن بالإضافة إلى ذلك نقصا في عدد المؤسسات غير أنه لا يتأثر بدخول المؤسسات صغيرة الحجم، وتتراوح قيمة هذا المؤشر من الصفر في حالة المنافسة التامة والواحد الصحيح في حالة الاحتكار التام.

ومن أهم الانتقادات التي توجه إلى هذا المعيار أن إعطاء كل مؤسسة وزنا يساوي نصيبها النسبي من السوق قد لا يكون إجراء ملائما في كل الحالات، فمقدرة المؤسسة في التأثير على السعر في السوق تتحدد بعوامل أخرى، ومثل هذه العوامل قد تزيد من هذه المقدرة أو قد تقلل منها.

- مؤشر H-statistic⁷: يعتبر هذا المقياس الذي اقترحه، (Panzar et Rosse 1987) من بين أشهر المقاييس المستعملة في تحديد هيكل الصناعة، وهذا من خلال قياس التنافسية داخل الصناعة المعنية، حيث تسمح قيمة H في التعرف على اثر التغير في أسعار مدخلات الصناعة على التغير في إيراداتها وبالتالي فان قيمة H تساوي مجموع مروّنات الصناعة المدروسة وهذا باستعمال الصيغة التالية:

$$\text{Log } R_{it} = \sum_{i=1}^i \alpha_i \log w_t^i + \sum_{k=1}^k \beta_k \log S_{ik}^k + \sum_{n=1}^n \gamma_n X_{it}^n + \varepsilon_{it}$$

حيث: S_{it} : القدرة التشغيلية للمؤسسة المدروسة، R_{it} : الدخل الإجمالي، X_{it} : عوامل خارجية خاصة بكل مؤسسة، W_{it} : مدخلات العملية الإنتاجية، I : عدد المؤسسات المدروسة، T : المدة الزمنية.

من خلال قيمة هذا المؤشر يمكن تحديد نوع هيكل الصناعة المدروس كما يلي:

- إذا كان ($H = 1$) يكون هيكل الصناعة في حالة المنافسة تامة؛
- إذا كان ($H < 0$) يكون هيكل الصناعة في حالة احتكار تام؛
- إذا كان ($1 > H > 0$) يكون هيكل الصناعة بين المنافسة والاحتكار.

ويرى الباحث تعريف تركيز السوق في الصناعة المصرفية: "إلى أي مدى تتركز الودائع أو القروض أو المدخلات أو المخرجات في يد عدد محدود من المؤسسات المصرفية، وما يلاحظ عند قياس درجة التركيز في الصناعة المصرفية تعدد أوجه القياس مما يصعب عملية القياس وعلى أي أساس مثلا تم اختيار تركيز الودائع أو تركيز القروض.

ب- عوائق الدخول والخروج: عرف "bain" عوائق الدخول على أنها إلى أي حد وفي المدى الطويل يمكن للمنشأة القائمة أن ترفع أسعار مبيعاتها فوق الحد الأدنى لتكلفة الإنتاج وتوزيع الوحدة دون أن تغري منشآت جديدة بالدخول إلى الصناعة"⁸، كما عرفها "Stigler" بأنها التكلفة الإضافية التي يجب أن تتحملها المؤسسات الراغبة في الدخول إلى السوق دون أن تتحملها المؤسسات الحالية في الأمد الطويل⁹.

وأهم عوائق الدخول نجد:

- اقتصاديات الحجم: تأتي اقتصاديات الحجم من ضخامة حجم الإنتاج، فإذا كان حجم الإنتاج الذي يحقق أفضل كفاءة إنتاجية للمؤسسة هو من الضخامة بحيث أن أي انخفاض في حجم الإنتاج عن ذلك المستوى سيترتب عنه زيادة ملموسة في تكلفة الإنتاج المتوسطة، فإن هذا الوضع سيشكل عائق أمام دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة، والسبب في ذلك هو ضخامة حجم رأس المال المطلوب توفيره للمحا فضاء على مستوى حجم الإنتاج الذي يحقق أكبر كفاءة إنتاجية.

- المزايا المطلقة لتكاليف الإنتاج: تتمثل عوائق التكاليف المطلقة بمقدرة المؤسسات القائمة على إنتاج أي مستوى من الإنتاج بتكلفة أقل عما تستطيعه المؤسسات الداخلة، وقد تنشأ هذه المزايا لأسباب مختلفة، فمثلا قد يكون للمؤسسات القائمة السيطرة على تقنيات إنتاجية أفضل بالنسبة لتلك المتوفرة لدى المؤسسات الداخلة، وأن تمتلك المؤسسات القائمة موارد أفضل، كما قد يتحتم على المؤسسات الجديدة دفع أسعار أعلى للموارد مقارنة بما تدفعه المؤسسات القائمة.

- الطاقة الإنتاجية الفائضة: تعرف على أنها الفرق بين حجم الإنتاج الفعلي للمؤسسة وحجم الإنتاج الذي تحقق للمؤسسة عند الحد الأدنى من الكفاءة الإنتاجية، يمكن أن تشكل الطاقة الإنتاجية الفائضة عائقا للمؤسسات الراغبة

في الدخول إلى الصناعة ذلك أن هذه المؤسسات عندما يترسخ لديها الاعتقاد بوجود فائض في الطاقة الإنتاجية للمؤسسات القائمة بالإنتاج في الصناعة بحيث يمكن استخدامه في حالة دخول مؤسسات جديدة في زيادة الإنتاج ومن ثم تخفيض الأسعار فان هذه المؤسسات قد تحجم عن الدخول إلى الصناعة..

- القيود القانونية والنظامية: إن من أهم القيود القانونية والنظامية التي يمكن أن تشكل عائق أمام دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة نظام وإجراءات التراخيص الصناعية وكذلك التنظيمات الخاصة بحقوق الملكية الصناعية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية، وتشمل كذلك الامتيازات التي تعطيها الدولة لمنتج معين لاستغلال مورد معين أو سوق معينة،.....

- تميز المنتجات: يعتبر تميز المنتجات أحد أبعاد هيكل الصناعة كما أنه في نفس الوقت هو أهم ركائز الدخول إلى الصناعة، وذلك عن طريق تنوع المؤسسات في صناعة ما منتجاتها تنوعا يجعلها مميزة عن بقية السلع في الصناعة بحيث لا تعد سلعة بديلة لهذه السلع من قبل المستهلكين، ففي سوق يتسم تميز المنتجات، قد تكون للمؤسسات القائمة ميزات على المؤسسات الجديدة نتيجة لتفضيلات المستهلكين للسلع التي تنتجها تلك المؤسسات، وقد تحدث هذه التفضيلات في بعض الأحيان بسبب ما تملكه هذه المؤسسات من تصميمات أفضل من خلال حماية حق الاختراع، وبالتالي تجعل من الصعوبة بمكان على الراغبين في الدخول إلى الصناعة أن يفعلوا ذلك دون يتحملوا تكاليف إضافية في الإنتاج، أو أن يبيعوا سلعهم بأسعار أقل من أسعار المؤسسات القائمة .

ج- التكامل العمودي: يستخدم مصطلح التكامل العمودي بطريقتين مختلفتين في اقتصاديات الصناعة، الأولى تتصل بوضع أو هيكل تنظيمي موجود، وحسب هذا المفهوم فالتكامل العمودي يتصل بمدى قيام وحدة الأعمال المنفردة بانجاز مراحل متتابعة في إعداد وتوزيع المنتج، والثانية للتعبير عن السلوك الإداري، حيث يعبر عن قرار المؤسسة في التحرك إلى مرحلة تصنيعية أو توزيعية أخرى، من خلال الاندماج الرأسي أو بتشديد أو توزيع وحدات إنتاجية جديدة¹⁰، كما يشير مفهوم التكامل العمودي بأنه تنظيم العمليات الإنتاجية المتعاقبة في مؤسسة واحدة تحت ملكية ومراقبة واحدة¹¹، بمعنى إلى تلك الوضعية التي تكون فيها إحدى المؤسسات مسيطرة على مراحل متتابعة لنفس العملية الإنتاجية¹².

3- هيكل المنافسة:

هناك دراسات عدة دلت على وجود أنواع مختلفة من الأسواق، وان سلوك المؤسسات التي تعمل في هذه الأسواق لا يتغير إلا إذا تغير هيكل السوق، وهي على الترتيب حسب درجة المنافسة.

أ- المنافسة التامة: تعتبر سوق المنافسة التامة من أبسط أنواع الأسواق، حيث تتميز بوجود عدد كبير من المنتجين لسلع متشابهة وبسعر واحد، كذلك تتوفر حرية الدخول والخروج في السوق ولا توجد فيها سيطرة على الأسعار، وهي حالة تقريبا منعدمة لا توجد في الواقع وتدرس فقط للمساعدة في دراسة الأسواق الأخرى¹³.

يتميز سوق المنافسة التامة بالخصائص التالية¹⁴:

- تشابه كبير بين السلع التي تنتج وتباع في السوق؛
- وجود عدد كبير من المستهلكين والمنتجين، وهذا يعني أن بائعا واحدا أو مشتريا واحدا ليس بمقدوره التأثير على سعر هذه السلعة لأن دوره وتأثيره في هذا السوق صغيرا جدا؛

- المعرفة التامة بأحوال السوق، فكل منتج ومستهلك له علم كامل بمستوى السعر في السوق وبالتالي لا يستطيع أي منتج البيع بسعر أعلى والمستهلك بشراء بسعر أقل لأن هذا ليس من مصلحة البائعين والمستهلكين؛

- حرية الدخول والخروج من السوق، أي عدم وجود عوائق الدخول أو الخروج من السوق، وقرار الدخول والخروج يعكس وبالدرجة الأولى إمكانية وجود أرباح عالية أو خسارة عالية، فعند وجود أرباح عالية سيحفز على دخول منتجين جدد إلى السوق، أما إذا كانت هناك خسارة عالية فإن بعض المنتجين يفضلون الخروج من السوق وتقليل خسائرهم.

ب- المنافسة الاحتكارية: يمتاز هذا النوع من الأسواق بوجود عدد كبير من المنافسين لهم القدرة على تميز منتجاتهم بصفة كلية أو جزئية، حيث تتحد الأسعار حسب النوعية والخدمة والقيام بالحملات الدعائية، وهذا النوع هو الأقرب من المنافسة التامة، وهذه هي سمات المنافسة الاحتكارية التي تمثل استخداماتها وسيلة لتوفير نماذج معينة من المنافسة¹⁵.

وعليه تعرف المنافسة الاحتكارية بأنها تدخل عنصر المنافسة التامة والاحتكار معا، إذ أن كل منتج في قطاع معين يتمتع بدرجة طفيفة من الاحتكار نتيجة تنوع المنتجين، ولكنه يتعرض لدرجة كبيرة من المنافسة نظرا لكثرة عدد المنتجين. ويتصف هذا السوق بالخصائص التالية¹⁶:

- وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، مما يعكس عدم قدرة أي مؤسسة على التأثير على سعر السوق، حيث حصة كل مؤسسة من إنتاج السوق تكون صغيرة نسبيا؛

- جميع المؤسسات في هذه السوق تنتج سلع متشابهة ولا كنها ليست متجانسة، وبالتالي فإن إنتاج أية مؤسسة قد يكون بديلا جيدا لإنتاج المؤسسات الأخرى ولكنه ليس بديلا تاما، وهذا يعطي للمؤسسة تلك القدرة على رفع سعر منتجها بمستوى بسيط دون فقدانها لزبائناتها؛

- سهولة الدخول والخروج من السوق، أي أنه لا وجود لعوائق قانونية أو طبيعية في هذا السوق؛

- وجود منافسة غير سعرية في هذا السوق، حيث أن جذب الزبائن يتم بأسلوب آخر وهو التميز السلعي، لذا تعتمد المؤسسات في هذا السوق على الدعاية والإعلان لترويج وبيع منتجاتها.

ج- احتكار القلة: يسود هذا السوق عدد محدود من المؤسسات تستحوذ على معظم السوق، يتيح هذا السوق الإنفاق على أسعار البيع وبالتالي إجبار بقية المحتكرين على تعديل أسعارهم لتكون في نفس المستوى وإلا اضطروا إلى الخروج من السوق وغالبا ما تميل إلى الثبات أو إلى التغير البطيء، كما تتميز المنتجات بالتشابه ويترتب على ذلك استخدام وسائل عديدة للتنافس كالسعر والإعلان ويتم فرض عوائق كثيرة تحد من دخول مؤسسات جديدة إليه¹⁷، ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من احتكار القلة¹⁸:

* احتكار القلة البحت: الذي يتسم بقلة عدد البائعين الذين يتنافسون فيما بينهم على إنتاج وبيع منتج متجانس، وهنا تسهل معرفة وضع توازن القطاع في السوق، بما أنه من السهل معرفة العرض الكلي للمنتجات المتجانسة، ومن ثمة يمكن أن يقرر سعر موحد في السوق للمنتجات المتجانسة داخل الصناعة.

* احتكار القلة مع تنوع المنتج: الذي يتسم بقلة عدد البائعين الذين يتنافسون فيما بينهم على إنتاج وبيع منتج متنوع، ما يجعل من المتعذر معرفة وضع توازن القطاع في السوق وما يتبعه ذلك من تقرير أسعار مختلف المنتجات المتنوع في الصناعة.

د- الاحتكار التام: هو نقيض التنافس ومعناه الحرفي "وجود بائع بمفرده"¹⁹، بمعنى هو ذلك السوق الذي توجد فيه مؤسسة واحدة تنتج سلعة ليست لها بدائل قريبة منها، كذلك وجود عوائق كثيرة تمنع دخول بائعين آخرين لهذا السوق، والمنتج الواحد أو البائع الواحد في هذا النوع من الأسواق أي المحتكر هو الذي يمثل الصناعة ككل، وهو الذي يقرر ثمن السلعة أو الخدمة، لأنه لا يوجد بديل أو إمكانية إحلال كامل بسلع أخرى لسلعته، فإن المستهلك لا يجد بدائل أخرى عنها لكي يتحول طلبه عنها فهو في أحيان كثيرة يكون مضطرا لشرائها، إضافة إلى ذلك فإن درجة الإحلال تعتمد أيضا على مقدار الإشباع الذي يتوقعه المستهلك في السلعة بالمقارنة إلى السلعة المحتكرة، وكذلك تعتمد أيضا على قناعة المستهلك في كون السلعة البديلة تحقق له نفس الغرض.²⁰

وما يلاحظ من خلال هذا المحور أنا طبيعة المنافسة في السوق تتحد بجملة من المعايير أهمها درجة التركيز بالإضافة إلى عوائق الدخول وتميز المنتجات ودرجة التكامل العمودي في الصناعة.

ثانيا: الكفاءة المصرفية

لا تختلف الكفاءة المصرفية عنها في المؤسسات الاقتصادية من حيث المبدأ، وإنما فقط من حيث طبيعة المدخلات والمخرجات وسوف نتناول في هذه الفقرة مفهوم الكفاءة المصرفية وأنواعها وطرق القياس.

1- مفهوم الكفاءة المصرفية:

تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذ استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى.²¹

كما يمكن تعريفها على أنها الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة مما يمكن البنك في تحقيق إدارة مثلى لمجمل التدفقات والمعاملات المالية، وهنا لزم توفر جهاز رقابي فعال بالإضافة لإدارة تتسم بالتنظيم المحكم وتقسيم المهام المحددة وفق جداول وعلى كل مستويات البنك، فالإدارة الرشيدة تعمل على الربط الأمثل بين مدخلات البنك ومخرجاته، وعليه فالكفاءة تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج وتوفير الحد الأقصى من الخدمات المالية والمصرفية في ظل بيئة تتميز باستناد المنافسة، كما تتأثر كفاءة البنك بنظام الحوافز المطبق ومدى تطور التكنولوجيا المستعملة والمهارات الإدارية المتوفرة وسياسة الأجور... الخ، وبالتالي فإن ارتفاع درجات الكفاءة في البنك يعني التحكم الجيد في مثل هذه العناصر، ففعالية العوامل البشرية والإدارية تساهم بشكل كبير في رفع الإنتاجية وتخفيف اللاكفاءة في التسيير.²²

وعليه تشمل الكفاءة المصرفية عدة جوانب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- كفاءة التكاليف: وهي الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف؛
 - كفاءة الحجم: وهي الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل؛
 - كفاءة النطاق: الكفاءة في توزيع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط ؛
- وتتمثل أهمية دراسة الكفاءة المصرفية فيما يلي²³:

- يمكن الالتزام بمعدل كفاية مناسب من تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك وكذلك توفير معدل مناسب من رأس المال يقلل من المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الأكثر ربحية؛

- إن الالتزام بمعايير الإقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية، يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر على جودة الأصول، ومنه على الربحية؛
- يؤدي ارتفاع معدلات الكفاءة إلى وجود إدارة كفؤة، لأن هذه الأخيرة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل، مما يعمل على رفع صافي الدخل للبنك؛
- البحث عن فرص استثمارات جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك، يحقق له أرباح أكبر بتكلفة أقل بإتباع إستراتيجية التنوع في الاستثمارات؛
- السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من نمو حجم الودائع، والذي بدوره يوفر مصادر جديدة للأموال، تساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباح إضافية وتعزيز المركز المالي للبنك.

2- أنواع الكفاءة المصرفية:

أ- الكفاءة الإنتاجية: بما أن المصرف مؤسسة إنتاجية لا بد أن تستخدم عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال، لإنتاج القروض والخدمات المصرفية المتنوعة، وعليه فإن الكفاءة الإنتاجية للبنك لا تختلف عن الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية²⁴، وكما يمكن تعريف الكفاءة الإنتاجية بأنها: " العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبين الناتج من تلك العملية، وبذلك ترتفع الكفاءة كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد²⁵، وتنقسم الكفاءة الإنتاجية إلى قسمين هما:

- الكفاءة التقنية: حيث تعرف على أنها أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من العوامل الإنتاجية المتاحة²⁶.
- الكفاءة التخصيصية: تشير إلى الطريقة التي يتم بها توزيع الأُمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، أخذين بالحسبان تكاليف استخدامها، إذ الكفاءة التخصيصية تشير إلى إنتاج أفضل توليفة من السلع عن طريق استخدام توليفة من عناصر الإنتاج بأقل تكلفة²⁷.
- وتقاس الكفاءة الإنتاجية عموماً بنسبة المنتجات إلى المدخلات المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات أو الناتج، وانطلاقاً من ذلك فإنه يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق أي بديل من البدائل التالية²⁸:

- زيادة كمية المخرجات مع بقاء كمية المدخلات ثابتة؛
- زيادة كمية المخرجات بنسبة أعلى من نسبة زيادة كمية المدخلات؛
- انخفاض كمية المدخلات مع بقاء كمية المخرجات ثابتة؛
- انخفاض كمية المدخلات بنسبة أعلى من نسبة انخفاض كمية المخرجات.

ب- كفاءة الحجم: تشير كفاءة الحجم في المصرف إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج من مدخلات ثابتة، وذلك من خلال عدة عوامل، كالتوزيع الأفضل للعمل داخل الوحدة المنتجة، توزيع التكاليف الثابتة أو تمديدها لمستويات مختلفة من الإنتاج أو عن طريق تمديد دورات الإنتاج وغيرها من العوامل²⁹.

يكتسي قياس وفرة الحجم أهمية كبيرة للمؤسسة المصرفية، حيث يتم عن طريق تحديد الحد الأمثل لمستوى الإنتاجية، ويبلغ الإنتاج حده الأمثل عند أدنى نقطة من منحني التكاليف المتوسطة في المدى الطويل، وبذلك تستطيع المؤسسة المصرفية

التوسع في إنتاجها كلما كانت تكاليفها متناقصة في حين تتوقف عن التوسع في الإنتاج عند بلوغها الحجم الأمثل³⁰، ويمكن قياس كفاءة الحجم من خلال غلة الحجم، وتقاس هذه الأخيرة التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج، ويمكننا أن نجد الحالات التالية لغلة الحجم³¹:

- غلة الحجم المتزايدة: إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج أكبر من الواحد؛
- غلة الحجم المتناقصة: إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عوامل الإنتاج أقل من الواحد؛
- غلة الحجم الثابتة: إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج يساوي الواحد.

ولدينا وفرات الحجم = غلة الحجم - 1 وعليه

- وفرات الحجم معدومة عندما تكون غلة الحجم ثابتة ؛

- وفرات الحجم موجبة إذا كانت غلة الحجم غلة الحجم متزايدة ؛

- وفرات الحجم سالبة إذا كانت غلة الحجم متناقصة.

ج- كفاءة وفرات النطاق³²: تعبر كفاءة وفرات النطاق عن قدرة البنك على إنتاج مزيد من المنتجات بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة أن ينتج كل منتج من المزيج على حدى، أما إذا كان لا يستطيع ذلك فنقول عنه أنه يتصف بالكفاءة في تنويع منتجاته، وتقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجات أو أكثر، وعليه فإن البنك يستطيع أن يوسع نطاق أعماله ورفع مجال عملياته المصرفية وبالتالي يستطيع تخفيض تكلفته المتوسطة عن طريق تحويله إلى بنك كبير بدلالة مزيج منتجاته، ويرفع حجمه دون الضرورة لفتح مزيد من الفروع وتركيب المزيد من أجهزة الصراف الآلي إلى أخرى.

4- طرق قياس الكفاءة المصرفية:

إن التنوع في طبيعة النشاط للمصارف وتعدد طرق قياس المدخلات والمخرجات، أدى بالضرورة إلى مجموعة من طرق قياس الكفاءة المصرفية، ومن بين هذه الطرق النسب المالية والأدوات الكمية وتطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى الأدوات الكمية فقط.

أ- تحليل مغلف البيانات: يعد أسلوب التحليل التطويقي للبيانات أداة من أدوات بحوث العمليات لقياس الكفاءة من خلال تحديد المزيج الأمثل لمجموعة مدخلات ومخرجات وحدات متماثلة الأهداف والأنشطة بغية تحديد الكفاءة لكل وحدة إلى مجموعة الوحدات الأخرى³³، وتعرف هذه الطريقة بأنها تقنية غير معلمية تستخدم مبادئ البرمجة الخطية لاختبار نشاط أو استغلال مصرف مقارنة بمصرف آخر ضمن عينة من المصارف، بمعنى أن هذه التقنية تقدم لنا أفضل تطبيق لمستوى تكنولوجي، يعتمد أو يستند إلى خبرات عينة من المصارف، وتمثل الطريقة المناسبة لعمل تحليل الكفاءة عندما تكون هناك مدخلات ومخرجات متعددة تم قياسها بوحدات مختلفة³⁴، وعليه تستخدم مجموعة من البيانات حول (التكاليف، المخرجات، وأسعار المدخلات) لعينة من البنوك، ومن خلال هذه العينة يتم تحديد البنك الذي ينتج بأقل تكلفة حجم إنتاج عند مستوى معين من أسعار المدخلات، ويعرف هذا البنك بأفضل تطبيق.

ب- حد التكلفة العشوائية SFA: تعتبر هذه الطريقة الأكثر انتشارها من بين الطرق المعلمية الأخرى، طبقت هذه الطريقة على البنوك سنة 1990 من طرف "Ferrier" و "Lovell" بإعطاء الشكل اللوغارتمي لدالة التكاليف الإجمالية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة، تشكل التكلفة الكلية المقدرة الحد العشوائي الذي يفترض أنه يمثل أفضل تطبيق، وعليه فإن البنك الذي تكلفته تساوي تكلفته التقديرية سيمثل أفضل تطبيق، مع افتراض مراقبة النموذج لجميع مكونات التكلفة باستثناء

كفاءة "أكس" حيث تقاس كفاءة "أكس" بدرجة اختلاف التكلفة الحالية عن التكلفة التقديرية مع افتراض عدم تجاوز القيمة التقديرية للقيمة الحقيقية للتكلفة.

الأخطاء العشوائية في نموذج SFA لا يفترض فيه الفرضيات الكلاسيكية (التوزيع الطبيعي بمتوسط معدوم وتباين معلوم)، لأنها تتشكل من مركبتين، الأولى الخطأ العشوائي يتوزع طبيعياً وانحراف نظامي، والثاني عدم الكفاءة يتوزع توزيعاً غير متماثل وتتوزع المركبتان بصورة مستقلة، وهكذا يفسر أي خطأ غير معدوم كنتيجة لعدم الكفاءة.

ج- طريقة الحد السميكة: تستند هذه الطريقة على الطريقتين السابقتين في بعض افتراضاتها، فهي تتوافق من طريقة حد التكلفة العشوائية، في كون الانحرافات تعود إما للأخطاء العشوائية أو الالكفاءة، كما تتوافق هذه التقنية مع تحليل مغلف البيانات في كون أفضل نتائج لتطبيقها تتضح انطلاقاً من العينات الفرعية.

تقسم هذه الطريقة عينة البنوك إلى أربع مجموعات أساسية حسب التكلفة المتوسطة لهذه البنوك المكونة للعينة (التكلفة الكلية/ الأصول الكلية)، وتعرف المصارف ذات التكلفة المتوسطة المنخفضة بأنها تلك المصارف التي تقع في الربع الأدنى من حيث متوسط التكلفة ضمن المجموعة أو العينة، حيث يفترض أنها المصارف الأكثر كفاءة، بينما المصارف ذات التكلفة المتوسطة المرتفعة فإنها تقع في الربع الأعلى وهي المصارف الأقل كفاءة.

ثالثاً: تحليل العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية

يقوم تحليل العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية على مجموعة من النماذج، نذكر منها ثلاث لا على سبيل الحصر وهي نموذج هيكل-سلوك-أداء، وفرضية هيكل الكفاءة، ونموذج Berger كتعبير رياضي للعلاقة بين الهيكل والكفاءة المصرفية.

1- نموذج هيكل - سلوك - أداء

يعالج هذا النموذج الأبعاد الرئيسية لهيكل الصناعة، وأهمها التركيز الصناعي وظروف الدخول إلى الصناعة ودرجة التمييز في المنتجات، وعلاقة هذه الأبعاد بأنماط سلوك المؤسسة في الصناعة، مما يندرج ما بين المنافسة التامة والاحتكار التام، ثم تأثير هذه الأنماط على مستويات أداء المؤسسات في الصناعة مثل الربحية والكفاءة الإنتاجية ومستوى التطوير التقني، حيث يشمل هذا النموذج العناصر الرئيسية التالية:

- الظروف الأساسية للصناعة: هي عبارة عن جملة العوامل التي تساهم في تحديد ظروف العرض والطلب داخل الصناعة، وبالتالي المساهمة في تحديد هيكل الصناعة³⁵.
- هيكل الصناعة: يعبر عنه الاقتصادي (bain) بأنه " تلك الخصائص المنظمة للصناعة، والتي تترك تأثير استراتيجيا على طبيعة المنافسة والتسعير داخل هذه الصناعة³⁶، وعليه يشير إلى الخصائص الهيكلية للسوق المصرفية وعدد البنوك وحجم مساهمتها في السوق.
- سلوك المنشآت: يقصد به مجموعة السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات من أجل التأثير على حجم نفوذها في السوق، وكذلك تعزيز مركزها التنافسي داخل الصناعة التي تشغل فيها³⁷، ويشير هنا إلى سلوك المصرف من حيث إدارة البنوك للتكاليف والمفاضلة بين العائدات والمخاطر وكفاءة الحجم.....
- الأداء: ويمثل النتيجة النهائية لنشاط المؤسسات الإنتاجية في مجال تحقيق أهدافها مثل الربحية، المعدلات المرتفعة للنمو وزيادة حجم المبيعات، والتي تمثل بعضها من معايير الأداء للمؤسسات وأداء السوق ككل، وهنا يشير إلى

مستوى الأداء الذي يتأثر بكل من هيكل السوق المصرفية وكفاءة الإدارة، وهنا لابد من مقارنة تكاليف البنك وأرباحه بالتكاليف والأرباح الحدية.

ويقوم هذا المنهج على تحليل العلاقة بين هيكل السوق والسلوك الإداري للمؤسسات وأثرهما على تحديد الأداء، ويوحى هذا المنهج في أبسط أشكاله على وجود علاقة سببية قائمة وتبدأ من هيكل السوق إلى السلوك ومن ثم الأداء وقد جاء تأكيد هته العلاقة من طرف (E. Masson) وبعدها من طرف (bain).

ففي صناعة تنسم بدرجة عالية من التركيز نتوقع أن يميل سلوك المؤسسات في الصناعة نحو المنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة، وفي حالة أن درجة التركيز تساوي الواحد فإن هذه الصناعة تتميز بالاحتكار التام، بينما أن صناعة تتصف بدرجة تركيز تساوي الصفر أو قريب منه يتجه سلوك المؤسسات نحو المنافسة التامة، وباعتبار أن عوائق الدخول تعتبر في حد ذاتها أحد العوامل المسببة للتركيز، نتوقع أن يتسم سلوك المؤسسات في الصناعة التي توجد فيه عوائق دخول ضخمة بالتواطؤ والاتفاق الضمني والعلني، أو سياسة التميز في المنتجات عن طريق الدعاية والإعلان لكسب ولاء مشتري منتجاتها وبالتالي جعل مهمة الدخول إلى السوق من قبل المؤسسات الجديدة صعبة، ويكتسب سلوك المؤسسات في صناعة معينة أهميته من خلال تأثيره على مؤشرات الأداء ومنها معدل الربحية ومستوى الكفاءة وحجم التطور التقني ومعدل النمو في الصناعة.

وانطلاقاً مما سبق فإن التركيز المرتفع للصناعة المصرفية يعطي البنوك العاملة بها سلطة سوقية أكبر مما يؤدي إلى حجم قليل من الودائع والقروض وكذلك نسب فائدة منخفضة على الودائع ونسب فائدة مرتفعة على القروض مما يخفض من فائض المستهلك، في حين ومن جهة أخرى فإن خصائص التكاليف بالبنوك العاملة في الصناعة المصرفية تلعب دوراً أساسياً في تحديد حجم الإنتاج، وذلك من خلال إثبات أنه عند تمتع الصناعة المصرفية بكفاءة كبيرة في التكاليف والناجئة عن اختيار المستوى الأنسب لحجم ونطاق الإنتاج يسمح للبنوك بالتوسع في منح القروض وجذب الودائع وهذا عبر تقديم نسب فائدة منخفضة نسبياً على القروض ونسب فائدة مرتفعة نسبياً على الودائع مما يمنحها سلطة سوقية أكبر نتيجة الزيادة في حصتها السوقية.

2- نظرية هيكل الكفاءة: قدمت هذه النظرية من طرف (Demsetz 1973) و (Pletzman 1977) حيث تفترض أن الاختلافات في كفاءة المؤسسات وتشتتها داخل الأسواق توجد نوع من عدم المساواة في الحصة السوقية، يؤدي إلى تحقيق علاقة موجبة بين التركيز حيث استنتج (Demsetz) بأن المؤسسات الأكثر كفاءة تزداد قدرتها على توليد أرباح عالية من خلال تركيز الحصة السوقية في عدد محدود من المؤسسات، فالتركز نتيجة إلى كفاءة المؤسسات الرائدة في مجالها، فالتركيز العالي هو في الغالب نتيجة للحصص الكبرى للمؤسسات الكفؤة وليس ناتجاً عن الحصص الأقل للمؤسسات غير الكفؤة وإلا لن يكون هناك علاقة موجبة بين التركيز والأداء، وعليه فإن المؤسسات ذات الكفاءة الإنتاجية والإدارية العالية تتمكن من كسب حصص سوقية تقود إلى تركيز السوق، وفي ظل التركيز تحقق هذه المؤسسات أرباحاً فوق عادية ليس نتيجة لتأمرها في تحديد الأسعار، وإنما نتيجة لكفاءتها الإنتاجية والإدارية وإضافة إلى قدراتها التشغيلية العالية التي يترتب عنها خفض في متوسط التكاليف يؤدي بالتالي إلى أرباح فوق عادية³⁸.

وعليه فإن المؤسسات المصرفية الأكثر كفاءة تحصل على ربحية أعلى، فالاختلاف في كفاءة المؤسسات المصرفية وتشتتها داخل السوق المصرفية يترتب عليه عدم المساواة في الحصص السوقية، أي أن تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة ينتج منه حصص أكبر في السوق لعدد قليل من المصارف، تؤدي إلى علاقة موجبة بين التركيز والربح³⁹.

3- نموذج Berger: يعود هذا النموذج إلى Allen N. Berger في دراسة قام بها على مجموعة من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال دراسة تأثير متغير الكفاءة في تحديد طبيعة العلاقة هيكل - أداء، ويقوم هذا النموذج على تفسير الربحية الخاصة بمجموعة البنوك التي قام بدراستها وفق المعادلة التالية⁴⁰:

$$\pi = f(\text{CONC}_m, \text{MS}_i, \text{XEFF}_i, \text{SEFF}_i, Z_{im}) + \epsilon_i$$

حيث π يمثل ربحية البنك محل الدراسة، وتقاس بمؤشرات أسعار الفائدة للودائع أو القروض، أو بمؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات، بينما تشير المتغيرات المستقلة إلى مجموعة المتغيرات التي بإمكانها التأثير على مستوى الأداء المحقق على مستوى البنوك:

- CONC_m : تركيز الصناعة

- MS_i : الحصة السوقية

- الكفاءة XEFF و SEFF

وقد قام Berger بدراسة أيضا بعض النماذج الفرعية في سبيل دراسة أثر الكفاءة على الحصة السوقية والتركيز داخل الصناعة، وعليه أدرج المعادلتين التاليتين⁴¹:

$$\text{Conc}_m = f(\text{XEFF}_i, \text{SEFF}_i, Z_{im}) + \epsilon_i$$

$$\text{MS}_i = f(\text{XEFF}_i, \text{SEFF}_i, Z_i) + \epsilon_i$$

وعليه حسب نموذج الكفاءة-هيكل فإنه يتوقع أن تساهم كل من الكفاءة x وكفاءة الحجم في زيادة الحصة السوقية

للمؤسسة التي تتصف بالكفاءة مما يمكن أن يساهم في زيادة التركيز داخل الصناعة.

كما أضاف Berger معادلتين للانحدار لدراسته تأثير كل من التركيز والحصة السوقية لكل مؤسسة على مؤشر الكفاءة الخاص بها كالتالي⁴²:

$$\text{XEFF}_i = f(\text{CONC}_m, \text{MS}_i, Z_i) + \epsilon_i$$

$$\text{SEFF}_i = f(\text{CONC}_m, \text{MS}_m, Z_i) + \epsilon_i$$

وقد توصل Berger عبر تطبيق نموده على عينة البنوك الأمريكية، هو تحقق كل من فرضية الكفاءة x وفرضية الحصة السوقية ولكن بشكل ضعيف⁴³.

الخاتمة:

يعتمد التحليل وفق نموذج هيكل-سلوك-أداء على ثلاث عناصر أساسية وهي هيكل السوق والسلوك الإداري للمؤسسات في الصناعة وأدائها، ودراسة العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاث، ولقد قامت الدراسات السابقة لنموذج هيكل-سلوك-الأداء في اتجاهين رئيسيين حيث يمثل الاتجاه الأول في محاولة دراسة التأثير في اتجاه واحد، أي من الهيكل إلى السلوك إلى الأداء، حيث ركزت معظم الدراسات على تأثير التركيز في الصناعة المصرفية على أداء البنوك بصفة عامة أو على الربحية باعتبارها جزء من الأداء، في حين أن الاتجاه الثاني ركز على تأثير الكفاءة على الهيكل من خلال أنه عندما تتمتع الصناعة المصرفية بكفاءة كبيرة يسمح للبنوك بالتوسع في منح القروض وجذب الودائع، مما ينتج عنه زيادة في الحصة السوقية.

يعكس هيكل السوق الاحتكاري عدم كفاءة تخصيص الموارد حيث ينتج الاحتكر كميات أقل ويبيع بأسعار تزيد عن التكلفة الحدية ويحقق ربحا احتكاريا وبذلك يتصف هيكل السوق الاحتكاري بغياب الكفاءة التخصيصية والكفاءة الإنتاجية

وبغياب الكفاءة التشغيلية، في حين في المنافسة الكاملة يتم تخصيص كفى للموارد عن طريق آليات الأسعار، كما تؤدي المنافسة الكاملة إلى الوصول إلى الكفاءة التخصصية، والكفاءة الإنتاجية.

و في الأخير تطرح هذه الدراسة أفاق لدراسات أخرى تجريبية خاصة في السوق المصرفية الجزائرية:

- تحليل الصناعة المصرفية باستخدام نموذج scp؛
- أثر تركيز السوق على الكفاءة المصرفية في الجزائر؛
- أثر عوائق الدخول على المنافسة والكفاءة المصرفية في الجزائر.

الهوامش

¹ بن بركة عبد الوهاب، عادل مياح، الهيكل الصناعي الدوائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2011، ص 53.

² مدحت كاضم القرشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2005، ص 28.

³ عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 81

⁴ نفس المرجع، ص ص 85-86.

⁵ بوحلالة سهام، محمد الجموعي قرشي، تطور مؤشرات التركيز السوقي و أثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص 44.

⁶ بن بركة عبد الوهاب، صيفي وليد، دور مقاييس التركيز واللامساواة في قياس التركيز الصناعي والسلطة على الأسواق، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية، جامعة محمد خير بسكرة، ن 2 و 3 ديسمبر 2008، ص 4 .

⁷ عطوي سميرة، محمد رضا بوسنة، تحليل أداء الصناعة المصرفية و في الجزائر باستخدام نموذج scp، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 22 و 23 نوفمبر 2011، ص 120.

⁸ نفس المرجع ، ص 37.

⁹ Stigler George, the organization of industry , Chicago ,University of Chicago, University Press p 67.

¹⁰ قرشي العيد، واقع أداء قطاع المحروقات الجزائرية في ظل الشراكة الأجنبية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 38.

¹¹ سمر حمزة الشمري، محمد عيدان الخزرجي، إستراتيجية التكامل العمودي وتأثيرها في الخيار التسويقي للمشاركة-دراسة حالة في شركة بغداد للمشروبات الغازية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 110، العراق، 2017، ص 59.

¹² John lipczynski john wilson, john Goddard, industrial organization, competition, strategy, policy, 2nd edition, Pearson Education, 2005, p 545.

¹³ Dennis W. Carltonk, Jeffrey M. Perloff, tra Fabrice Mazeroll, Economie industrielle, 2ème : edit, Group De Boeck, 2008, p98.

- ¹⁴ بهجت محمد أحمد إيتيم، وآخرون، الاقتصاد الجزئي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مركز المناهج، 2006، ص 39، 38.
- ¹⁵ ضياء مجيد الموسوي، نظرية السعر واستخداماتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 143.
- ¹⁶ بهجت محمد إيتيم، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 53.
- ¹⁷ عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 114.
- ¹⁸ حسين عمر، اقتصاد السوق، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1999، ص 143.
- ¹⁹ طارق الحاج، حسن فليح، الاقتصاد الإداري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 45.
- ²⁰ عقيل جاسم عبدا لله، التحليل الاقتصادي الجزئي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص 260.
- ²¹ ناهد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA "دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2013، ص 26.
- ²² بوعبدلي أحلام، أحمد عمان، قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات "DEA" دراسة حالة لبنك الخليج الجزائر للفترة 2010-2015، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي الجزائر، العدد 11، 2016، ص 316.
- ²³ جعدي شريفة، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2014، ص 28.
- ²⁴ قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 84.
- ²⁵ نوي فطيمة الزهراء، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة (2004-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص 17.
- ²⁶ قريشي محمد الجموعي، مرجع سبق ذكره، ص 24.
- ²⁷ بوخاري عبد الحميد، علي بن ساحة، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص 136.
- ²⁸ ثابت عبد الرحمان إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية " مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقويم"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 146.
- ²⁹ ناهد ناهض فؤاد الهبيل، مرجع سبق ذكره، ص 31.
- ³⁰ قريشي محمد الجموعي، مرجع سبق ذكره، ص 65.
- ³¹ بن ساحة علي، قياس الكفاءة المصرفية للبنوك الخاصة الجزائرية في ظل التحرير المالي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 18، جامعة غرداية، 2013، ص 95.
- ³² قريشي محمد الجموعي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- ³³ غسان قاسم داود اللامي، لمعان عباس محمد جواد، تطبيق أسلوب تحليل تطوير البيانات DEA، دراسة حالة في مكاتب المفتشين العموميين، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 103، جامعة بغداد، العراق، 2015.
- ³⁴ نهاد ناهض فؤاد الهليل، مرجع سبق ذكره، ص 48.
- ³⁵ Godefroy Dang Nguyen, Economie industrielle appliquée, édition Vuibert, Paris, 1995, p 4.
- ³⁶ مدحت كاضم القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 27.
- ³⁷ Godefroy Dang Nguyen, op cit, p 4.
- ³⁸ رامي محمد أبو وادي، نهيل إسماعيل سقف الحيط، محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 02، 2017، ص 183.
- ³⁹ علام محمد حمدان، علي عبدا لله شاهين، محمد سلامة عناسوة، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في الصناعة المصرفية الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى إستراتيجية، 2013، ص 120.
- ⁴⁰ بوسنة محمد رضا، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2014/2004)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص 146.
- ⁴¹ نفس المرجع، ص 147.
- ⁴² نفس المرجع، نفس الصفحة.
- ⁴³ نفس المرجع، ص 148.